عودة العلاقات لا تمنع الحذر بين مصر وقطر

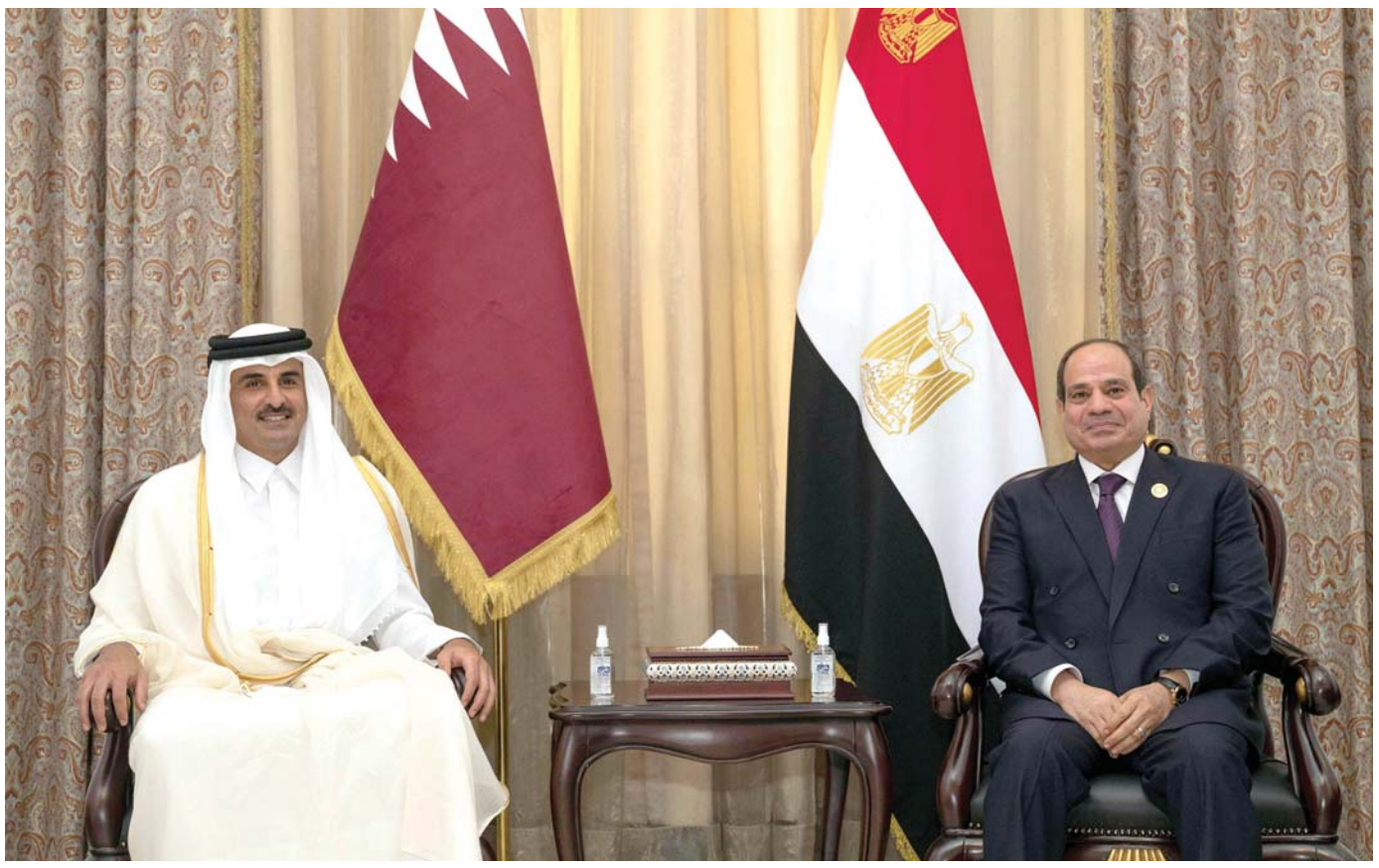

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

عادت العلاقات السياسية بين مصر وقطر مؤخرا، لكنها لم تمنع الحذر في الرهان على حدوث نقلة نوعية في هياكلها الرئيسية، فلا تزال اللجنة القانونية تعمل ولجنة المتابعة المشتركة تواصل مهمتها، وكلتاهما تعقدان اجتماعات شبه دورية، وستعقد لجنة المتابعة جلسة جديدة بعد أيام لمناقشة بعض القضايا التي لا تزال عالقة، وهو دليل إضافي على أن هناك ملفات لم تتم تصفيتها بعد.

أوحت التصريحات الفضفاضة التي أدلى بها السفير القطري الجديد في القاهرة الاثنين بأن عملية التصحيح بحاجة للمزيد من الوقت، حيث أشار إلى تعاون وتنسيق ودعم من دون أن يذكر مجالا معينا أو رقما محددا.

الدفء الظاهر في علاقة الدوحة مع القاهرة لم تصطحبه خطوات تؤكد جدية الدوحة في عدم العودة إلى مرحلة التوتر بل وقف التطور عند مستوى قد يضاعف من هواجس مصر حيال النوايا القطرية

ربما استشعر الرجل بحكم منصبه أن لغطا إقليميا يدور حاليا فأراد تبديده، لأن علاقات الدوحة مع القاهرة وقفت عند مرحلة أقل مما كان متوقعا ولم تتجاوزها. مرحلة تبدو فيها قطر تحرص على التفرقة في التعامل بين دول المقاطعة العربية، السعودية والإمارات ومصر والبحرين، وهو ما يستدعي الحذر، فقمة العلا الخليجية كانت واضحة في مبدأ المصالحة وتركت التطبيق والتكييف حسب كل دولة.

في الوقت الذي قطعت فيه قطر شوطا إيجابيا مع كل من السعودية والإمارات، بدأت ملامح التوتر تتصاعد مع البحرين عقب فتح قناة الجزيرة ملفات مثيرة في المنامة يعبر التطرق إليها عن استهداف سياسي وعدم رغبة في تطوير العلاقات معها.

كما أن الهدوء الحاصل مع القاهرة لا يعكس تخطي العقبات السابقة كلها، فبعض الأصوات المعارضة لم تتوقف عن الظهور على شاشة الجزيرة، وطريقة التعامل مع الشأن المصري لا توحي بالبراءة السياسية تماما، بما يزيد من منسوب الحذر.

عادت الروابط الدبلوماسية بين القاهرة والدوحة في ظل أجواء إقليمية فرضت عليهما انحناءة سياسية، ولم تعد العلاقات السياسية إلى ما كانت عليه، فالملفات التي عكرت صفو العلاقات لم تشهد تبدلا، خاصة تلك المتعلقة برعاية قطر لجماعة الإخوان والقوى الإسلامية المتطرفة، وكل ما جرى هو حدوث تغير في التوظيف القطري لهذه الورقة يتواءم مع بعض التحولات الدولية أكثر منه استجابة لمطالب مصرية.

ما يثير الشكوك أن العلاقات بين البلدين عادت من دون تجاوب الدوحة بشكل واضح مع شروط دول المقاطعة العربية، ما منحها مساحة للمراوغة، لأن القاهرة قبلت بهذه الصيغة أملا في أن تتخلى الدوحة تدريجيا عن منغصات عدة تسببت في التوتر بينهما.

بعد مضي بضعة أشهر على التحسن الملحوظ في العلاقات لم تتغير النظرة القطرية العملية على مستوى جماعات الإسلام السياسي في المنطقة التي تهتم بها مصر كثيرا، أو في طريقة التدخل القطري في قطاع غزة وأغراض توظيف الأموال، وهما من أكثر الموضوعات التي قادت إلى التوتر بين القاهرة والدوحة.

زادت الهواجس مع تراجع الرهان في الحصول على دعم اقتصادي وعودة الدوحة إلى ضخ المزيد من الاستثمارات في السوق المصرية، حيث عولت القاهرة على هذا البعد مع تنامي المشروعات التنموية في البلاد والحاجة إلى المزيد من رأس المال في شكل استثمارات أو مساعدات أو قروض ميسرة.

جاء رد الفعل القطري بعيدا عن طموح القاهرة التي اعتقدت أن عودة العلاقات ستكون مصحوبة بزخم اقتصادي يمكن من خلاله تعويض انخفاض الدعم الخليجي العام في الآونة الأخيرة، من هنا زادت مخاوف الحكومة المصرية ورأت أن الممانعة أو التحفظ لا يخلوان من رسالة توحي بالفصل بين المسارات.

قرأت دوائر مصرية تعامل الدوحة مع دول المقاطعة العربية المصحوبة بالتمييز بين كل دولة وأخرى، على أنها تحمل مضمونا سياسيا عميقا يقوم على محاولة تفكيك هذا التكتل الذي لعب دورا مهما في مضايقتها، فتقترب من هذه الدولة وتبتعد عن تلك، وتريد صياغة منظومة تحقق مصالحها ووجدت في الفتور بين دول الرباعي ملاذا.

قامت قطر بتغيير تكتيكها مع دول المقاطعة ولم تغير ثوابتها، فعندما زادت حرارة العلاقات مع الرياض والقاهرة كانت باردة وأحيانا سلبية مع كل من أبوظبي والمنامة، وبدأت تقوم بعملية تبديل وتوفيق بين الدول الأربع بنسب تنسجم مع أهدافها، وظلت البحرين الدولة الوحيدة التي احتفظت معها قطر بدرجة متدنية في العلاقات، ظهرت ملامحها في المشاكسات التي تبثها قناة الجزيرة من وقت إلى آخر.

كما أن الدفء الظاهر في العلاقة مع القاهرة لم يصطحب معه خطوات تؤكد جدية الدوحة في عدم العودة إلى مرحلة التوتر السابقة، بل على العكس وقف التطور عند مستوى قد يضاعف من الهواجس المصرية حيال النوايا القطرية، وأن استمرار الاحتفاظ بالورقة الإسلامية يعني عدم استبعاد توظيفها لاحقا.

لدى جهات أمنية تقدير بأن قطر لن تجري تحولا حقيقيا في موقفها من جماعات الإسلام السياسي بأطيافها المختلفة، وقوى دولية كثيرة بحاجة إلى هذا الدور الذي ظهرت معالمه في الأزمة الأفغانية، حيث كانت قطر ولا تزال العراب أو الوسيط بين حركة طالبان والولايات المتحدة، وتحولت الدوحة إلى مقر رئيسي لقيادات الحركة، ومن يريد الحوار معهم يطرق بابها ويذهب إليها.

تكفي هذه الصيغة لخفض مستوى التطور الذي يمكن أن تصل إليه العلاقات بين مصر وقطر، وهي العقدة التي منعت القاهرة من التجاوب مع كثير من الإشارات التركية، لأن المشروعين (القطري والتركي) يقومان على رافعة سياسية واحدة في المنطقة، هي تيار الإسلام السياسي الذي بات العدو الرئيسي للنظام المصري، ومهما حصل من تطور مع كل من الدوحة وأنقرة سيظل هذا البعد كابحا لتوقع المزيد.

يمكن القول إن علاقات القاهرة مع الدوحة وصلت إلى درجة يصعب الحديث عن زيادتها في المستقبل القريب، فالهدوء أصبح حلا وسطا للجانبين أو صيغة مرضية في الوقت الراهن، فمصر تخلصت من المناكفات الحادة التي تقوم بها قطر في بعض القضايا الثنائية والإقليمية وأزعجتها فعلا، والدوحة استغلت الهدوء مع القاهرة لتوحي بأن هناك تغيرا في توجهاتها التي حصرتها في نطاق دعم المتطرفين.

يحجّم الاستثمار المتبادل للهدوء فرصة إجراء تغيير حقيقي في الخطاب السياسي لكل من مصر وقطر، ويمنع العودة إلى التدهور، وجرى تقويض لعبة عض الأصابع التي أجادتها الدوحة السنوات الماضية، فعقب الانتكاسات التي تعرض لها الإسلاميون في المنطقة من مصلحتها الحفاظ على هدوئها، ومع عملية إعادة التموضع في المنطقة لا تريد الدوحة أن تكون صوتا شاذا فيها، لذلك لن تغامر بالعودة إلى التوتر مع القاهرة.

مجزرة 1988 جريمة يجب محاسبة النظام الإيراني عليها

د.طاهر بومدرا
ممثل جمعية العدالة لضحايا مجزرة 1988

قبل التحدث عن الدور الذي قام به إبراهيم رئيسي في ما عرف بمجزرة 1988 والانتهاكات الكبرى لحقوق الإنسان التي ارتكبت ومازالت ترتكب في إيران، بودي أن أعطي نظرة خاطفة عن الكيفية التي تأسست بها الجمهورية الإسلامية والفتوى التي أصدرها المرشد الأعلى روح الله موسوي الخميني والتي بموجبها تم إعدام الآلاف من منتسبي ومناصري منظمة مجاهدي الشعب الإيراني.

تم التنظير للحكومة الإسلامية في المحاضرات التي ألقاها الخميني على تلامذته في النجف بالعراق في السبعينات من القرن الماضي حيث طور نظرية "الولي الفقيه" وأناط بنفسه مسؤولية تحصين الحكم الإسلامي في الداخل ونشر مبادئه عالميا.

لتحصين حكم الولي الفقيه، أسس الخميني منذ وصوله إلى طهران من باريس عام 1979 ما عرف بلجان الثورة الإسلامية والحرس الثوري للسهر على التنفيذ المحكم لتوجهات المرشد الأعلى.

وانطلقت لجان الثورة الإسلامية والحرس الثوري مباشرة في أعمال تطهير البلاد من مخلفات نظام الشاه الذي هرب وعائلته إلى المنفى. فأعدم المئات من ضباط الجيش والمخابرات المعروفة بـ"سافاك" وكل من يشتبه فيه بالولاء إلى النظام الملكي. وكانت تلك التصفيات تتم دون محاكمة.

بعد هذا التطهير، بدأت المرحلة الثانية في بناء الجمهورية الإسلامية على أساس الحزب الواحد (الحزب الإسلامي). فمُنعت الأحزاب التي تعارض نظرية الولي الفقيه وتم سجن الناشطين في المعارضة واغتيلت قياداتهم.

وفي صيف 1988 بعد قبول الخميني لقرار الأمم المتحدة بوقف القتال في الحرب ضد العراق، أصدر الخميني فتواه المشهورة التي تقضي بإبادة كل المعارضة للجمهورية الإسلامية ونظرية الولي الفقيه على أساس أن من يرفض ولاية الفقيه فهو من "المحاربين المنافقين والمفسدين في الأرض" الذين تجب إبادتهم. وفورا بدأت الترتيبات لإعدام السجناء السياسيين، ومعظمهم سجنوا ابتداء من سنة 1981 باتهامات لا تقتضي عقوبة الإعدام.

وابتداء من هذا التاريخ، بدأت مجزرة 1988 بشهادة ممثل لجنة حقوق الإنسان التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة والذي دون في تقرير صادر في نهاية عام 1988 بأنه لا يشك في أن إعدامات جماعية قد حدثت فعلا وطلب زيارة البلد للتحقيق في المسألة لكنه مُنع من دخول البلاد.

بناء على فتوى الخميني، تأسست لجان أسماها النظام بلجان العفو وأسمتها المعارضة بلجان الموت.

وكان من أعضاء لجنة الموت لمدينة طهران شاب في العشرينات

هناك شهود عيان عاشوا المحاكمات الجائرة وهم اليوم على قيد الحياة أقروا أن إبراهيم رئيسي الذي وصل إلى هرم السلطة في إيران كرئيس للجمهورية الإسلامية كان عضوا فعالا في لجنة الموت

يسمى سيد إبراهيم رئيس – السداتي والمعروف بالسيد إبراهيم رئيسي، ولد بمحافظة خرستان رزاوي عام 1959 والذي ترأس إحدى المحاكم الثورية أيام مجازر 1988. كما ترأس بعض الجمعيات الخيرية وتدرج في السلك القضائي إلى أن أصبح رئيسا للجهاز القضائي لوزارة العدل الإيرانية قبل أن يصبح رئيسا للجمهورية الإسلامية.

وهناك شهود عيان من السجناء السياسيين عاشوا تلك المحاكمات الجائرة وهم اليوم على قيد الحياة، وأقروا أن رئيسي الذي وصل إلى هرم السلطة التنفيذية في إيران كرئيس للجمهورية الإسلامية كان عضوا فعالا في لجنة الموت بطهران عام 1988. وفي عهدته كرئيس للسلطة القضائية تم إعدام ما يزيد عن 1500 من الذين خرجوا عام 2019 في مظاهرات احتجاجا على تفشي البطالة والتضخم وانتشار الفقر ضمن الطبقة الوسطى.

كما أكدت كل من منظمة العفو الدولية و"هيومن رايتس ووتش" في العديد من التقارير أن رئيسي كان فعلا عضوا في لجنة الموت في طهران وطالبت المنظمتان المجتمع الدولي بمحاسبته بتهمة المساهمة في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم التعذيب والإبادة.

وقد طالب المقرر الدولي الخاص المعني بحقوق الإنسان في إيران، في تقريره الأخير بإنشاء لجنة دولية لتقصي الحقائق المتعلقة بالإعدامات الجماعية خارج نطاق القضاء والتي كان رئيسي متهما بالمشاركة فيها.

وبناء على هذه الادعاءات قامت مجموعة من أسر الضحايا الموجودة في أوروبا بتقديم شكاوى إلى الأجهزة المختصة في أوروبا بما فيها لندن وأسكتلندا، من أجل توقيف رئيسي إذا تجرأ على السفر لحضور المؤتمر الدولي حول المناخ المزمع عقده في شهر نوفمبر القادم.

الإعدامات الجماعية المرتكبة في حق سجناء الرأي تمت خارج نطاق القانون، بناء على فتوى من المرشد الأعلى، وذلك في خرق واضح للمعاهدات الدولية ومواثيق حقوق الإنسان الملزمة لدولة إيران. وتصنف هذه الإعدامات الجائرة بكونها "جرائم ضد الإنسانية" وقد تشكل أيضا جريمة "إبادة جماعية" باعتبارها تستهدف إبادة مجموعة معينة تتبنى مواقف سياسية وعقائدية معينة حسبما جاء في الاتفاقية الدولية حول الإبادة الجماعية. ومن الحقوقيين الذين صنفوا هذه الجريمة كجريمة إبادة، المحامي والرئيس السابق لمحكمة الجرائم ضد الإنسانية للأمم المتحدة في سيراليون، جيفري روبرتسون.

إن متابعة أقطاب النظام الإيراني في هذه الجرائم من شأنها نقل الخوف من معسكر المعارضة إلى معسكر الملالي الإيرانية. ومن الآن فصاعدا لا يمكنهم السفر إلى الخارج دون أخذ الاحتياطات اللازمة تهربا من التوقيف والمحاسبة، ولن تشفع لهم الحماية الدبلوماسية على اعتبار أن مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية والتعذيب لا يمكنهم التذرع بالمركز الوظيفي للإفلات من المحاسبة القضائية.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk